اقتصاد

هل يمنع التلاعب والفساد في توزيع المشتقات؟
الحكومة توسع دائرة ذكاء «محروقات» بمشروع لأتمتة العمليات من المصب إلى المواطن

| الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة المصادقة على العقد المبرم بين الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات»، ومؤسسة الإسكان العسكرية، لمشروع أتمتة المستودعات البترولية في الشركة وربطها مع مركز تحكم ومراقبة مركزي لنقل المعلومات ومراقبة حركة المشتقات النفطية والمواد البترولية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير مسؤول في شركة «محروقات» أن فكرة هذا العقد قديمة وطرحت خلال فترة الحرب على سورية، لافتاً إلى أن مشروع الأتمتة سوف يشمل كامل العمليات، بدءاً من المصب، وصولاً إلى المواطن، بمعنى أن الأتمتة سوف تتم عند استلام المشتقات النفطية من المصفاة، ومن ثم إلى عدادات الخروج والدخول، ثم إلى مستودعات تخزين «محروقات»، ومن ثم الصهريج الذي يخرج من المستودعات، وكذلك المزراب الذي يعبئ الصهريج ستتم أتمتته، ومن ثم إلى محطة الوقود التي تصلها المشتقات النفطية، والتي أصبحت مؤتمتة وتعمل على البطاقة الذكية، وبالتالي ستخرج المادة من المحطة مؤتمتة وستصل إلى المواطن.

وبين أن هذا المشروع سوف يضبط موضوع التلاعب بالكيل وليس له علاقة بنوعية وجودة المادة النفطية، وهو عبارة عن مشروع لضبط القيود، لافتاً إلى أنه خلال الحرب على سورية كان هناك تعديات على خطوط ضخ المشتقات النفطية، ولم تكن تعرف الكمية التي هدرت ونقصت، وبالتالي، بعد تطبيق المشروع فإن أي تعد على خطوط الضخ التي تضخ المشتقات النفطية سوف تتضح فوراً الكمية التي نقصت بين عداد الدخول والخروج.

ولفت إلى أن توقيت الموافقة على هذا المشروع جيد لأنه جاء في وقت يتم فيه الحديث عن تأهيل خطوط النقل، مشيراً إلى أنه بعد تأهيل خطوط النقل سيتم البدء بتنفيذ هذا المشروع، منوهاً بأن تنفيذ هذا المشروع يحتاج إلى أجهزة ومعدات مكلفة.

طوق جمركي من العيار الثقيل.. قمع التهريب براً وبحراً وجواً
«الجمارك» لـ«الوطن»: إعادة هيكلة مجموعات العمل الجمركي وتوجيهات بالتشدد في التعامل مع قضايا التهريب وضرب الكبار أولاً

| عبد الهادي شباط

بدأت المديرية العامة للجمارك خطة تحرك جديدة، بعد أن وافق عليها مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية ووزارة المالية، نصت على فرض طوق جمركي «من العيار الثقيل جداً» على محيط المدن ومداخلها الرئيسية والفرعية، وصولاً إلى سراديبها التي كان المهربون يتسللون منها خلسة مع مهرباتهم، لقطع الطريق باتجاه المحال والمتاجر والمستودعات والأقبية المظلمة.

وبحسب ما نشر على صفحة «فيسبوك» الرسمية لمجلس الوزراء، فقد باشرت الجمارك تنفيذ خطوطها العريضة أمس، وفقاً لخريطة الطريق الجديدة التي تم رسمها للمرحلة القادمة، من حملة مكافحة التهريب التي سوف تشمل كامل المساحة الجغرافية السورية وجميع المهربين على اختلاف قضاياهم وحجم وقيمة مهرباتهم التي لا غاية لها ولا هدف منها إلا تخريب الاقتصاد الوطني، والذي مازال صامداً وقوياً كالصخرة المنيعة في وجه رياح الإرهابي والفاسد والمهرب.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مصدر مسؤول في الجمارك أنه سيتم العمل على إنجاح خطة العمل الجديدة وفق توجيهات رئاسة الحكومة، إذ سيتم إعادة هيكلة مجموعات العمل الجمركي بما يسهم في تنفيذ أحزمة عمل مشددة، وخاصة على مداخل المدن ومختلف المنافذ والطرقات، والتوجه لضبط المهربات قبل عبورها نحو الأسواق المحلية.

وبين أن هناك توجيهات بالتشدد في التعامل مع قضايا التهريب، وخاصة المواد الأولية والأدوية والمواد الغذائية والدخان، كما سيتم التركيز أكثر على ملاحقة كبار المهربين وضرب مستودعاتهم عبر تفعيل حالة الاستعلام والتقصي ومتابعة شبكات التهريب، وأنه لن يكون هناك حصانة لأحد، أي ضرب الكبار «حيتان» التهريب قبل صغار المهربين، وأن هناك متابعة لتنفيذ الحملة، وعمل عناصر الجمارك، إذ سيتم التوجه لاتخاذ أقسى العقوبات بحق المخالفين وتطبيق العقوبات الرادعة.

وفي التفاصيل، تتضمن المرحلة الأولى من إستراتيجية مكافحة التهريب الجديدة التي تم ترجمتها أمس على أرض الواقع، من خلال قيام المديرية العامة للجمارك، بنشر دورياتها على كامل محيط مدينة دمشق، في خطوة باتجاه ضبط المهربين قبل دخولهم إلى أسواق وأحياء المدينة، ومنعهم من إيصال مهرباتهم إلى الوجهة التي سبق الاتفاق عليها مع التاجر والصناعي والبائع الذين لا هم لهم ولا اهتمام إلا تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة ممكنة ولو كان هذا الأمر مضراً باقتصاده الوطني.

وبحسب ما ورد في المنشور، فإن التحرك الجديد المدروس لعمل الجمارك «اقتصادياً وصناعياً وزراعياً واجتماعياً وصحياً بعناية» لا يتعارض مع الجزء الخاص بخطة عمل المديرية العامة للجمارك بملاحقة وضبط المواد المهربة في المستودعات والمعامل والمصانع الواقعة داخل المدن والمناطق والقرى والبلدات، أما أهم ما يميز هذا التحرك هو رفع سقف صلاحيات المديرية واتخاذ كل ما شأنه وبعيداً عن كل الخطوط الحمراء ضرب وتجفيف ومصادرة كل المواد المهربة أينما وجدت ومع أي شخص كان، وذلك في خطوة متممة ولاحقة لحملة «سورية خالية من التهريب» من المواد التركية وغيرها.

تم نشر الدوريات الجمركية وتوزيعها بشكل يمكن من توسيع مظلة العمل لتغطي كافة النطاق الجمركي، وبالتالي ضبط وقمع التهريب بكل أشكاله عبر الحدود والمنافذ الحدودية «البرية والبحرية والجوية وصولاً إلى اللاشرعية منها»، مقابل تقديم كل أشكال التسهيلات للسيارات الشاحنة الكبيرة والصغيرة الناقلة للبضائع النظامية المجمركة داخل المدن من مستودعات التجار إلى محالهم، كل ذلك في سبيل المحافظة على حقوق الخزينة العامة للدولة وعدم تفويت ولو قرش واحد عليها.

معاون وزير الإسكان محمد سيف الدين لـ«الوطن»:
استيراد ١٤٤ آلية هندسية من روسيا بالليرة السورية والدفع على سبع سنوات

| الوطن

صرّح معاون وزير الأشغال العامة والإسكان للشؤون الإدارية والقانونية والمالية محمد سيف الدين لـ«الوطن» بأن الوزارة قامت مؤخراً بتعديل القانون الناظم لعمل الشركات الإنشائية بما يمكنها من الدخول في أي مشروع مهما كانت قيمته.

وعند سؤاله عن السبب الذي كان يمنع هذه الشركات من الدخول في المشاريع ذات القيم المالية الصغيرة نسبياً، أكد سيف الدين أن هذا الأمر يعود للتقدير الخاص بالشركات الإنشائية، من حيث دراسة الجدوى الاقتصادية، مشيراً إلى كبر رأس المال المخصص لهذه الشركات، بالتالي قد لا تناسبهم المشاريع الصغيرة، بينما أفادت مصادر في الوزارة بأن لدى الشركات تخوف من انخفاض تصنيفها في حال دخولها إلى المشاريع الصغيرة، أي ذات تكلفة أقل من ٥٠ مليون ليرة سورية، حيث كانت الشركات الإنشائية لدى الوزارة مصنفة كمقاول جيد وفق التصنيفات السورية والدولية.

وعلى صعيد آخر، بين سيف الدين أن الشركة العامة للطرق والجسور تحولت مؤخراً في جزء من عملها من شركة إنشائية إلى مطور عقاري، مع حفاظها على تصنيفها ودورها كشركة إنشائية مقاولة، متخصصة بإنشاء الطرق والجسور، منوهاً بانعقاد اجتماع في الآونة الأخيرة بين الوزارة ووزارة الإدارة المحلية للبيئة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لحلّ مشكلة الديون الخاصة بالوزارة وشركاتها الإنشائية لدى الجهات العامة الأخرى، مؤكداً أن الشركات الإنشائية قد قطعت مرحلة التوازن إلى مرحلة الربح، حيث كانت جميعها خاسرة منذ بداية الأزمة.

أما من ناحية العقود التي كانت قد أبرمتها الوزارة لاستيراد التجهيزات والمعدات اللازمة للوزارة، فأكد سيف الدين أنه حتى الآن لا يوجد إلا العقد الروسي الذي تم توقيعه مؤخراً لتوريد ١٤٤ آلية هندسية على مدى عام، وفي الوقت الحالي، توجد لجنة في مرفأ طرطوس لفحص الآليات واستلامها أصولاً، مؤكداً أن الدفع ما زال بالليرة السورية وفق الاتفاق لمدة ٧ سنوات، مشيراً إلى أن عملية الاستيراد تمت وفق سعر الصرف المحدد من مصرف سورية المركزي.

وشدّد سيف الدين على ضرورة استثمار هذه الآليات، بحيث تتمكن كل آلية من تحقيق ربح مضاف إلى ثمنها، مبيناً أن الوزارة كانت تعمل على توقيع عقد مع الجانب البيلاروسي لتوريد آليات وشاحنات من نوع «ماز» لكنه متوقف الآن، علماً بأنه تم إحياء عملية التفاوض لإعادة تفعيله في الاجتماع الأخير للجنة السورية البيلاروسية المشتركة، آملاً أن تحصل الوزارة على تسهيلات مشابهة لتسهيلات العقد الروسي من حيث الدفع بالليرة السورية، منوهاً إلى حاجة الوزارة إلى الآليات الثقيلة، وخاصة أنها خسرت الكثير منها خلال الحرب، فعلى سبيل المثال خسرت الشركة العامة للمشاريع المائية ٥٠٠٠ آلية خلال الحرب.

أما على صعيد الخطط الإنتاجية للوزارة، فبين سيف الدين أن الوزارة قد انتهت من بناء مجمع تعليمي ومدرسة في جرمانا وقصر عدلي في السويداء ومدرسة في طرطوس ومعمل أدوية في السويداء وآخر في حمص، إضافة إلى العمل على ترميم جامعة حماة مؤكداً أن كل ذلك يتم ضمن الخطة وسينتهي في الوقت المخصص له.

وبالنسبة للاعتمادات والخطط المالية الخاصة بالشركات الإنشائية، أكد سيف الدين أن الشركات هي التي تدفع كل ما تحتاجه من ميزانيتها الخاصة، بينما يتوقف دور الوزارة ولجنة التخطيط على دراسة الأرقام التأشيرية، وإقرار الخطة السنوية لها، مشدداً على ضرورة مرونة الخطة المالية وخاصةً أن السوق السورية تخلو من أي سعر ثابت في الفترة الحالية.

الخطيب لـ«الوطن»: دوريات لمخالفة كل من يضع عبارة «البضاعة التي تباع لا ترد ولا تبدل»
النداف: الاجتماعات مستمرة لمنع الفوضى في الأسعار وضبط الأسواق

| علي محمود سليمان

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف قراراً يوجب على كل منتج أو بائع تبديل السلعة المباعة بناءً على طلب المستهلك خلال أسبوع من تاريخ الشراء، شريطة عدم استهلاك أو استعمال السلعة أو نزع بطاقة البيان أو اللصاقة الخاصة بها، كما يوجب على كل منتج أو بائع تبديل السلعة أو إعادة قيمتها حسب رغبة المستهلك خلال أسبوع من تاريخ شرائها في حال اكتشف عيباً فيها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير حماية المستهلك علي الخطيب أن القرار ملزم لأصحاب المحال والفعاليات التجارية، وستقوم مديريات التجارة الداخلية في المحافظات بتسيير دوريات للتأكد من عدم وضع إعلانات في المحال تحمل عبارة «السلعة التي تباع لا ترد ولا تبدل»، وسيتم مخالفة من يضعها.

ولفت إلى أن شكاوي المواطنين هي التي سيعتمد عليها في حال عدم تنفيذ القرار، وفي حال عدم وجود فاتورة سوف تصبح المخالفة مضاعفة لصاحب المحل لناحية عدم منح فاتورة، ولعدم استبدال سلعة غير مطابقة.

ونص القرار على أن السلع الممنوحة فترة ضمان أو كفالة من المستورد أو المنتج تطبق عليها الشروط المنصوص عنها في الكفالة، وعلى كل مستورد أو منتج يمنح كفالة لأي سلعة استهلاكية تتضمن شروط محددة تتعلق بفترة الضمان أو الصيانة أو التبديل التقيد بالشروط الواردة في الكفالة الممنوحة للسلعة.

كما أن السلع المشمولة بهذا القرار هي الأجهزة الكهربائية المنزلية والحواسب وتوابعها والهواتف الثابتة والمحمولة والألبسة الجاهزة بأنواعها المختلفة والأحذية بأنواعها المختلفة والساعات اليدوية والخارجية والعدادات والموازين والسيارات وقطع تبديلها والأجهزة المخبرية والأجهزة الطبية وغيرها من السلع المشابهة.

وحظر القرار على أصحاب الفعاليات التجارية وضع عبارة «السلعة التي تباع لا ترد ولا تبدل»، ولا تخضع الألبسة الجاهزة أو الأحذية المنخفضة السعر بسبب «ستوك أو القياس أو اللون» لأحكام هذا القرار، كما يعاقب مخالفو القرار بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤.

وفي سياق آخر، اجتمع الوزير النداف أمس مع كبار المستوردين والمنتجين للمواد الغذائية الأساسية وأصحاب الفعاليات والتجارية والصناعية، للوقوف على حركة أسعار المواد والسلع الغذائية الأساسية في الأسواق ونتائج تنفيذ ما اتفق عليه خلال الاجتماعات السابقة بالعمل على الاستمرار بتوفير السلع الغذائية الضرورية بمواصفات ونوعية جيدة وأسعار مناسبة وفق هوامش الربح المحددة للسلع من قبل الوزارة، ومدى التزام بائعي الجملة ونصف الجملة والمفرق بنشرة الأسعار رقم /١/ التي صدرت منذ أيام.

وتم استعراض أنواع ومواصفات السلع الغذائية المتداولة والمطلوبة في الأسواق كالحليب المجفف والأرز والتون والسردين والمتة والبن المطحون والمحمص وواقع أسعارها وتم الاتفاق على إصدار نشرة أسعار خاصة لتلك المواد التي تمت دراستها ومناقشتها.

وأكد النداف أن هذه الاجتماعات ستبقى في حالة انعقاد دائم ومستمر وصولاً إلى ضبط حركة الأسواق وتوفير متطلبات المواطنين من مختلف السلع والمواد الأساسية بأسعارها الحقيقية، ولمنع حالة الفوضى في الأسعار والتصدي لتداعيات الأحداث التي تشهدها المنطقة على الأسواق السورية ولأشكال الإرهاب الاقتصادي والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الاقتصاد السوري، مشدداً على أهمية التزام المستوردين والمنتجين وأصحاب الفعاليات التجارية وحلقات الوساطة التجارية بنشرة أسعار المواد المتفق عليها وعدم الخروج عنها وتداول حركة البيع والشراء على أساسها.

بعد الحجز الاحتياطي.. «منع السفر» سوف يصبح إلكترونياً خلال ٢٠٢٠
معاون وزير الاتصالات لـ«الوطن»: ندعم صناعة البرمجيات ومنح الشركات اعتمادية للتصدير
مدير «السورية للاتصالات»: نتفاوض مع شركة لزيادة سرعة الانترنت في سورية

| رامز محفوظ

تنوي وزارة الاتصالات تطوير البوابة الوطنية الحكومية والانتقال التدريجي نحو الأشكال الالكترونية للمعاملات الحكومية، وزيادة سرعة الانترنت خلال العام القادم (٢٠٢٠).

وتضمنت خطة الوزارة للعام القادم توسيع شبكة الألياف الضوئية، وبناء شبكة ميكروية رديفة لشبكة الاتصالات الضوئية، وإعادة الخدمة الهاتفية للمناطق المحررة بسعات متعددة مختلفة، وإطلاق عدد من الخدمات بين الجهات العامة كخدمات البريد الالكتروني، وإحداث خدمة جديدة لدى المؤسسة السورية للبريد مثل خدمة السجل العدلي على مستوى مديريات البريد في المحافظات، ويتم العمل على خدمة القيود العقارية إضافة للتوسع في وثيقة غير عامل وخدمة السجل المدني.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن معاون وزير الاتصالات والتقانة غسان سابا أن الوزارة تولي أهمية كبرى لموضوع الانتقال إلى المعاملات الحكومية الإلكترونية، لافتاً إلى أنه ضمن هذا المنظور، قامت الوزارة منذ بداية العام ٢٠١٩ بتنفيذ وتشغيل منظومة الحجز الاحتياطي التي أتمتت بموجبها جميع عمليات الحجز الاحتياطي ضمن منظومة مركزية تربط الجهات المصدرة للحجز الاحتياطي مع الجهات المنفذة أو المستعلمة، الأمر الذي من شأنه توفير ما لا يقل عن ٨ مليارات ليرة سورية من الورقيات وأحبار الطباعة سنوياً، إضافة إلى تعزيز الشفافية والنزاهة والدقة وتسريع عملية الحصول على المعلومات التي باتت لحظية وتقليل الانتقال الجغرافي.

ولفت إلى أن الوزارة تعمل حالياً مع الجهات ذات الصلة على إضافة الإجراءات المتعلقة بوضع إشارات منع المغادرة وتعميمها على الجهات المنفذة أو المستعلمة.

وأوضح أن الوزارة تعمل على استلام وتشغيل منظومة المعاملات الحكومية الإلكترونية التي تهدف إلى نمذجة وإدارة إجراءات العمل الداخلية ضمن كل وزارة أو بين الوزارات، وتحقق التراسل الإلكتروني بين الجهات الحكومية علاوة على أرشفة جميع المراسلات والوثائق، ومن الإجراءات التي يجري تحقيقها حالياً إجرائية فرز المهندسين وإجرائية الصك التشريعي، ومجموعة من الإجراءات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة، كما تعمل الوزارة حالياً على وضع إستراتيجية التحول الرقمي، حيث تمت بلورة الأهداف الإستراتيجية لهذه الإستراتيجية، ويجري العمل على تحديد البرامج التنفيذية لها، كما أن الوزارة بصدد دعم صناعة البرمجيات عن طريق منح اعتمادية للشركات البرمجية تخولها الدخول في المناقصات العامة أو تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وذلك بالتعاون مع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية.

وبخصوص الخدمات الخاصة بالانترنت وزيادة سرعته، صرّح المدير العام للشركة السورية للاتصالات منير عبيد لـ«الوطن» بأن جميع الخدمات الخاصة بالإنترنت يتم تقديمها بجودة جيدة، ويتم العمل بشكل مستمر على تحسينها بما يتناسب مع متطلبات وحاجات المشتركين، لافتاً إلى أنه يتم العمل على دراسة الشبكة بجميع مفاصلها الداخلية والخارجية، وتوسيعها بشكل مستمر لتتمكن من استيعاب الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة على خدمة الإنترنت.

وأشار إلى أنه يتم حالياً التفاوض مع الشركة الموردة لتجهيزات الشبكة لدى الشركة السورية للاتصالات لإبرام عقد لتوسيع جميع مقاطع الشبكة ومزود تراسل من أجل مواكبة زيادة سرعات المشتركين المتوقعة والخدمات الجديدة.

تفاصيل

وعن تفاصيل مشاريع وأعمال وزارة الاتصالات والتقانة بحسب خطة العام ٢٠٢٠، فسوف يتم العمل على مشروع الحكومة الالكترونية الذي يهدف إلى تقديم صورة موحدة للخدمات الحكومية وتبسيط طرق الوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية بأشكالها المختلفة من قبل المستفيدين، والذي يتكون من البوابة المصغرة للحكومة الالكترونية، ومن منظومة المعاملات الحكومية الالكترونية الوطنية، ومن مشروع شبكة المعرفة الريفي، ومشروع معايير التخاطب البيني، ومشروع البوابة الالكترونية لإدارة المنظمات غير الحكومية.

وتهدف البوابة إلى أتمتة أعمال المنظمات غير الحكومية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتمكين هذه المنظمات من إنجاز معاملاتها وتوثيق أعمالها بشكل مؤتمت عبر الشبكة، والتفاعل مع المستفيد من الأعمال المجتمعية للمنظمات غير الحكومية لإيجاد نقاط التلاقي مع المنظمات المقدمة للخدمة، بالإضافة إلى تمكين تحليل الأعمال المجتمعية والتنموية للمنظمات غير الحكومية لتوجيهها للوصول إلى أفضل مستوى في هذه الخدمات، وتحقيق توافقها مع الخطة الوطنية في جميع القطاعات والبرامج التنفيذية المرتبطة بها والتي تنفذها الوزارات والمؤسسات المعنية.

وبحسب الخطة المدرجة في البيان الحكومي المالي فإن الوزارة ستعمل خلال عام ٢٠٢٠ على مشروع التنمية المعلوماتية والإدارية الذي يهدف إلى تطوير منصة برمجية للمعاملات الحكومية الالكترونية، وبناء نظام معلومات اداري ومنصة البيانات المفتوحة ومشروع منصة البيانات المفتوحة، على اعتبار أن نشر البيانات الحكومية المفتوحة يهدف إلى تعزيز الشفافية في تنفيذ المعاملات الحكومية، كما يرسخ مبدأ المساءلة داخل الجهات الحكومية ويسهل مراجعة المواطنين وتقييمه لأداء الحكومة، وتساعد البيانات المفتوحة في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتصميم قنوات لتسليم الخدمات حسب احتياجات المتعاملين، فضلاً عن خلق مزيد من الوظائف التي تعتمد على تحليل البيانات ولا تتوقف فوائد البيانات المفتوحة عند ذلك، بل إنها تساعد على اتخاذ قرارات بناء على معطيات محددة بشأن السياسات العامة للدولة والوقوف على الفرص التنموية كما تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها منظمة الأمم المتحدة، وسيتم تنفيذ المشروع في عام ٢٠٢٠ مع وزارة الصحة ومع وزارة التعليم العالي.